الورقة العلمية للمنتدى التربوي الثالث
"الدمج المدرسي التشريعات والممارسات التربوية"

يعتبر دمج الأشخاص المعوقين جزءا من استراتيجية أوسع لتعزيز التنمية الشاملة، التي تهدف إلى خلق عالم من السلام والتسامح والاستخدام المستدام للموارد والعدالة الاجتماعية، فيتمّ احترام الحقوق الأساسية للجميع.
فعملية دمج حاملي الإعاقة أولوية مجتمعية في مختلف المراحل العمرية إذ تساعد الفرد على الاختلاط بأترابه وعلى تنمية قدراته وتأهيله بتطوير مهاراته حتى يتسنى له ممارسة حقه في الاندماج في المجتمع والمساهمة في تغييره إلى الافضل.

وقد عرفت عملية التعهد بحاملي الإعاقة تطورا تاريخيا مهمّا شمل عدّة جوانب منها المفاهيمي والتشريعي والمؤسساتي والممارساتي. وقد انطلق الاهتمام العالمي بالأشخاص في وضعية إعاقة سنة 1971 باعتماد إعلان حقوق المعاقين عقليا من قبل الأمم المتحدة. وبعد أربع سنوات أي سنة 1975 تم إعلان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وجعلت سنة 1979 السنة العالمية لحقوق الطفل، وسنة 1980 سنة عالمية للطفل, وأبرمت في 1980 اتفاقية حقوق الطفل وقد جاء فيها ما يلي: "للطفل المعوق الحق في الرعاية الخاصة والتعليم والتدريب بما يساعده على التمتع بحياة كريمة وشريفة وبما يحقق له أقصى درجة ممكنة من الاعتماد على النفس والانخراط في المجتمع,

ونتج عنه تغيير في عملية تعليمهم وحثّ المجتمع الدولي على تحمل مسؤولياته في رعايتهم داخل النظام التربوي العام بجانب أقرانهم الأسوياء والاتجاه الى التكامل داخل البيئة التعليمية كلما أمكن مع إجراء تعديلات أساسية في البرنامج التعليمي وتطوير الخدمات المعاونة الضرورية للأطفال الذين تتطلبها حالتهم (المؤتمر العالمي حول التربية للجميع 1990 ص 29).

وشكلت القواعد العالمية لتحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة (1993)، وإعلان سالامانكا إطار العمل بشأن الاحتياجات الخاصة (1994) لحظة مهمة لتشجيع الدول على تطوير أنظمة تعليمية قادرة على تلبية احتياجات التعليم الكامل. تنوع الأطفال داخل المدارس العادية مع اتباع نهج تعليمي يركز على الطفل.

ظهر الدمج المدرسي في بداية التسعينيات، وهو يعكس رؤية مبتكرة وطموحة مستوحاة من مفهوم الإدماج الذي طرح في السبعينيات. ويهدف إلى تنمية مشاعر الانتماء والقبول لدى التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، فضلاً عن تنفيذ تدابير الدعم لتعزيز تعلّم هؤلاء التلاميذ ضمن البرامج العادية. وكان المؤتمر العالمي للتعليم في داكار (2000) وكذلك الأهداف الإنمائية للألفية (2000) عبارة عن التزامات دولية تم التعهد بها لإعادة التأكيد على الحق في التعليم الجيد لجميع الأطفال دون أي تمييز. ومع ذلك، لم يتم ذكر الجوانب الخاصة بالإعاقة بشكل صريح، على الرغم من أن تحقيق الأهداف يعتمد بشكل كبير على أخذ هذه المسألة في الاعتبار.

ووفقا لليونسكو (2001)، فإن التعليم الدامج يهم جميع الأطفال، مع إيلاء اهتمام خاص لأولئك الذين لا تتاح لهم تقليديا فرص تعليمية مثل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، أو ذوي الإعاقة، أو المنتمين إلى أقليات عرقية أو لغوية، من بين آخرين.

وهكذا تبنت البلاد التونسية تجربة الإدماج وسنّته بمقتضى قانون توجيهي للتربية والتعليم المدرسي 80-2022 المؤرخ في 23 جويلية 2002 جاء مكرسا لمظاهر الإنصاف وداعما لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص ومبرزا لحق الأطفال حاملي الإعاقة في الحصول على الظروف الملائمة للتمتع بالتربية والتعليم وتأهيلهم للاعتماد على النفس وتيسير مشاركتهم الفعلية واندماجهم في المجتمع. حيث نص في مادته 4 على أن "تضمن الدولة حق التعليم المجاني في المدارس العمومية لكل من بلغ سن الدراسة وتكافؤ الفرص في التمتع بهذا الحق لجميع الاطفال، ما داموا قادرين على مواصلة دراستهم بانتظام، وفقا للأنظمة المعمول بها.»، وبالتالي تم إطلاق البرنامج الوطني للإدماج المدرسي للأطفال ذوي الإعاقة رسميًا في سبتمبر 2003.

ونصت وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج في منشور لها عام 2003 على أن "الهدف الرئيسي لإدماج الأطفال المعوقين والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية يتمثل في تنمية قدرات الطفل المعوق في التدريس، التواصل والتنشئة الاجتماعية (...) وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن المدرسة مطالبة باعتماد نهج محدد وتنفيذ تدابير تسهل الاندماج وتجنب أي شكل من أشكال التمييز في الفصول الدراسية وفي الأنشطة الاجتماعية والثقافية والترفيهية بين التلاميذ العاديين وذوي الإعاقة "(التعميم رقم DGPS/DDS-2003/30).

وفي هذا الإطار، اتخذت وزارة التربية تدابير عملية متعددة منذ بداية العام الدراسي 2003-2004: من قبيل خفض عدد الفصول التي تدمج الأطفال المعوقين، والإدخال التدريجي لـ "المشاريع التعليمية الفردية" للأطفال المعوقين. المدارس، الخ. (منشور وزارة التربية الوطنية بتاريخ 2003/09/18)

ثم شهدت الاستراتيجية الوطنية للإدماج المدرسي لذوي الإعاقة 3 مراحل:

• 2003-2006: إدماج أطفال تتراوح أعمارهم بين 6-9 سنوات، معوقون جسدياً، والإعاقة السمعية الخفيفة والمتوسطة والإعاقات العقلية الخفيفة.

•2007-2011: التوسع في الإعاقات الأخرى مع تعميم السنة التحضيرية.

• 2012-2015: يهم الدمج جميع أنواع الإعاقات ويخص مستويات تعليمية أرفع أي ما بعد المرحلة الابتدائية

وهكذا ظهر مع المرحلة الثالثة والأخيرة مفهوم الدمج ليتوج المقاربات السابقة بإعطائه الحقوق الكاملة للأشخاص كيفما كانت خصائصهم ووضعياتهم في المجتمع. ويدعو إلى تبني التربية الدامجة التي تخدم أهداف التربية للجميع، وتضمن تكافؤ الفرص بين المتعلمين و تحقيق المساواة والإنصاف فتصبح المؤسسة التربوية فضاء تستقبل جميع الأطفال كيفما كانوا وتوفر لهم شروط النجاح بالرغم من مشاكلهم وصعوباتهم والقصور الذي يحملون، مما يجعلها في النهاية متميزة عن غيرها من الأنماط التربوية الأخرى (يونسكو ، 2006) . في نفس الاتجاه، قدّمت المنظمة الدولية للإعاقة سنة 2012 ميزات التربية الدامجة كالتالي:

- تقر بأن جميع الأطفال يستطيعون أن يتعلموا؛

- تعترف بوجود الاختلافات بين الأطفال وتحترمها؛

- تستهدف ضمان المساواة في الحقوق

- تتيح للأطفال في وضعية إعاقة، أو دونها، أن يتعلموا جماعيا؛

- تستجيب لاحتياجات جميع الأطفال ؛

- تشكل سيرورة دينامية تتطور بكيفية مستمرة

وإجمالا سعت تونس إلى مواكبة التطورات في مجال حقوق الأطفال حاملي الإعاقة فأصدرت العديد من النصوص الترتيبية منها ما يهم عملية تسجيل هؤلاء الأطفال في المؤسسات التربوية ومنها ما يمنحهم الحق في التمتع بإجراءات استثنائية خلال فترة الامتحانات. كما قامت بانتداب سلك الأخصائيين النفسانيين بوزارة التربية وتكليفه بالتنسيق داخل اللجان الجهوية للدمج المدرسي. إلا انّ عملية دمج الأطفال حاملي إعاقة في جانبها العملي بقيت تراوح مكانها ولم تحقق المنشود وذلك لوجود عدّة إخلالات على سبيل الذكر: النظرة الدونية لهذه الفئة من الأطفال وعدم إدراج محور دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في التكوين المستمر للمدرسين، ونقص في الوثائق التوعوية والتكوينية في هذا المجال وغياب المشروع التربوي الإفرادي القائم على تفعيل العمل الشبكي بين مختلف المتدخلين والرامي إلى وضع آليات لمتابعة التلاميذ طيلة مسارهم الدراسي وفق خطط تدخل ومرافقة تساهم في تجويد عملية الدمج وتجسيد حقوق هذه الفئة في التربية والتعليم. ويمكن لنتائج دراسة وطنية أجراها الأمين بن عبد الرحمان في تونس سنة 2011 حول علاقة المختصين في المجال التربوي بالدمج المدرسي أن تكون منطلقا لمراجعة سياسة الإدماج والتفكير في سبل تطوير عملية تمدرس الأطفال حاملي الإعاقة. حيث بينت نتائج هذه الدراسة انّ نصف المدرسين المستجوبين (50%) يؤيدون إبعاد الأطفال المعاقين إلى مراكز مخصصة لهذه الفئة. كما أشارت نتائج الدراسة نفسها إلى أنّ المعلمين يعتبرون انّ الإدماج مفيد لكل من الطفل المعاق والتلاميذ "الأسوياء" عندما يتعلق الأمر بإعاقة حركية أو حسية ولكنه غير مفيد على الإطلاق لأي منهما عندما يكون الطفل يحمل إعاقة ذهنية عميقة مع صعوبات وظيفية و/أو اضطرابات سلوكية. أمّا على مستوى نوع الإدماج الأكثر نجاحا حسب اتجاهات المدرسين فقد صرّح معظم المعلمين، 88٪، أنّ للإدماج أهمية ضعيفة في تحقيق التعلم الأكاديمي. ويعتبرون أنّ الطفل موضوع إدماج مدرسي هو طفل اجتماعي وليس تلميذا. تكمن أهمية هذه الدراسة واعتمادها كمرجع باعتبارها شملت كامل المجال الوطني ومختلف المتدخلين في عملية الادماج المدرسي. هذا وقد تم إنجاز العديد من الدراسات والمبادرات على المستويين الجهوي والمحلي التي لم تتم رسملتها والاستفادة من نتائجها رغم ارتباطها بواقع تربوي يعكس صورة حقيقية لاعتمادها مبدأ القرب في معالجة مسار الدمج المدرسي. حول هذه الإشكالية وعملا على المساهمة في تجويد مسار الدمج المدرسي، والتفكير الجماعي حول تجاوز الإكراهات التي تحول دون مقبولية الدعم ، يعمل الائتلاف التربوي من خلال تنظيم ملتقى وطني حول الدمج المدرسي إلى إتاحة إطار لتبادل التجارب والتفكير في بلورة مقترح لدمج مدرسي اكثر إنصافا وفاعلية.

وتتمحور أشغال الندوة التربوية والعلمية ضمن المحاور التالية:

الورشة-1- التشريعات والقوانين الوطنية والدولية: السياقات والسياسات

الورشة-2- الفئات المعنية بالدمج وآلية رصدها

الورشة -3-استراتيجية الدمج: الإكراهات والصعوبات

الورشة -4-تكييف المناهج والمواد التعليمية مدى التلاؤم مع مبادئ الدمج

الورشة -5- المربون ووالاحتياجات التكوينية في مجال الدمج

التعاون-6- المشروع التربوي الإفرادي آلية التعاون بين المتدخلين

الورشة -7-تطبيقات الدمج التربوي: نماذج من ممارسات النجاح والإخفاق

الورشة -8-التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي: أي مساحة للتوظيف في مسار الدمج